استعمار مصر: النخب الحاكمة في مصر كجماعات وظيفية

أحمد عبد الفتاح*

ملخص

تحاول هذه المقالة أن تسلط الضوء على الطريق التي تبادلت بها النخب الحاكمة في مصر الاستيلاء على السلطة. وحاولت أن تظهر أن نمط السلطة الحديثة الذي أدخله محمد علي إلى مصر ساهم بشكل كبير ليس في استقلالها كما هو شائع، بل في سقوطها في شرك التبعية للاستعمار الغربي. فقد قامت هذه السلطة على أساس أن مصر دولة ذات حدود موحدة وهوية «مصرية» ذات جوهر واحد لا يتغير عبر التاريخ، ومن جانبها قامت «الدولة المصرية» بتعميق هذا الأساس المعرفي في نفوس «مواطنيها». ومن ناحية أخرى كان ذلك التعريف الجديد «لمصر» مناسبًا جدًا للمصالح الإستعمارية من حيث فصله لهذا القطر المفصلي عن بقية محيطه العربي الإسلامي. استخدمت هذه المقالة بعض دراسات ما بعد الكولونيالية إلى جانب أحد النماذج التحليلية الأساسية للدكتور عبد الوهاب المسيري وهو نموذج «الجماعات الوظيفية».

"..وَلا يَغرُرْكَ زُخْرف الألفاظِ الوَسيمةِ المتلألئة، مثل قولهم: "الجديدُ والقديم" و"الأصالةُ والمعاصرةُ"، و"التجديدُ والتقدُّم"، و"الثقافة العالمية" و"الحضارة العالمية" و"التخلُّف والتحضر"، فإنما هي ألفاظٌ لها رَنينُ وفتنةً، لكنها مليئةُ بكُلّ وهْم وإيهام وزَهْو فارغ مُميت فاتك، تُوغِل بنا في طَريق المَهالك، وتستَزِلُّ العَقلَ حتى يرتطم في رَدْغة الخبال."

(العلامة محمود محمد شاكر، رسالةٌ في الطريق إلى ثقافتنا)

«ما يعنيه الأوروبيون عندما يتكلمون عن «الحكم الذاتي المصري» هو بعيدٌ عن السماح للمصريين باتباع ميولهم غير المُصلِحة، بل يعنون أن يُسمح لهم بحكم أنفسهم بالطريقة التي يرى الأوروبيون أنهم يجب أن يُحكموا بها»

(لورد كرومر، مصر الحديثة)

* باحث

abdullfattah@gmail.com

كان الإمام محمد عبده يمقت مشروع محمد علي، حتى أنه كتب متسائلاً:» **ما الذي صنع محمد علي؟ لم يستطع أن يحيي ولكن استطاع أن يميت.. حتى فسد بأس الأهالي وزالت ملكة الشجاعة منهم. فسحق بذلك جميع عناصر الحياة الطيبة من رأي وعزيمة واستقلال ليصير البلاد المصرية جميعًا إقطاعًا واحدًا له ولأولاده على إثر إقطاعات كثيرة كانت لأمراء عدة**».

إنجيل التيار «الوسطي» التلفيقي الذي بدأه، وفيما حصل تلاميذه الذين رباهم على الألقاب الكبيرة والمناصب العالية في «مصر الحديثة» و تاريخ «الفكر المصري الحديث»، حصل تلاميذ وأتباع تربية سيد قطب على 6 أحكام بالإعدام من جانب الدولة التي حاول محمد عبده التوافق معها.

كان خط المقاومة الذي بدأه الأزهر وسليمان الحلبي في مصر يمتد إلى جزائر الأمير عبد القادر والشيخ المقري، وسودان المهدي، وليبيا عمر المختار، ومغرب عبد الكريم الخطابي، وزوايا السنوسية في وسط وغرب أفريقيا.

لكن محمد عبده، في المقابل، لم يكن لديه تصور واضح عن طبيعة المجتمع المقاوم الذي دحر الفرنسيين والانجليز، وحينما ولد في 1849– بعد وفاة محمد علي بعام واحد– كان محمد علي قد قضى على ذلك المجتمع المقاوم تمامًا، فأطبقت عليه شبكة دولته المركزية الحديثة، وعصرته عصرًا لصالح مركز واحد في يد محمد علي شخصيًا. وحينما قضى عليه الأوروبيون قضوا على مصر الإسلامية المقاومة، وصنعوا مصر الحديثة التي نعرفها الآن. ولما سافر محمد عبده إلى باريس فيما بعد قال مقولته الشهيرة: "**رأيت في باريس إسلامًا بلا مسلمين، ورأيت هنا – يقصد مصر – مسلمين بلا إسلام**». هذه المقولة التي ستصبح

بداية من القرن التاسع عشر، تعرضت عدة بلدان في الشرق الإسلامي لتجارب تحديث دولتية على يد النخب العثمانية التي رأت فيما قدمته الحل الأكيد للوقوف أمام الغزو الأوروبي الشامل. كانت الدولة العثمانية تعتنق فلسفة سياسية ترى في طبقة الانكشارية/ القولار رمز عظمتها التاريخية، ولذا رأت فيهم هم أيضا المادة الوحيدة الصالحة لصناعة تجربة "التحديث والتنوير". كانت الدولة العثمانية هي من بدأ مسيرة تدخل الدولة في المجتمع خصما من رصيد ولاية الشريعة الروحية والتشريعية. ففي مصر–مثلا– بدأت مسيرة "علمنة" القضاء مع دخول العثمانيين عام 1517. حينما دخل السلطان سليم الأول مصر، ورأى تعدد مذاهب القضاء فيها بحسب المذاهب الأربعة، ما يحفظ للشريعة قوتها وتجددها، أمر قاضي مصر الشافعي أن يتمذهب بالمذهب الحنفي– المذهب الرسمي للدولة العثمانية– وكان ذلك مجرد بداية.

فيما بعد، فرض العثمانيون على قضاة مصر

الشرعيين منصبًا جديدًا يسمى "المحضر"، وهو قائد عثماني وضعت تحت يديه قوة عسكرية. هذا المحضر منع القضاة من البت في أي قضية دون الرجوع إليه. ثم فرضوا ضرائب جديدة على أطراف التقاضي والشهود تؤدى لبيت مال المسلمين (!!) صنعت اضطرابًا و«**أضعفت شوكة الشرع الشريف**»، بحسب ابن إياس مؤرخ هذه الفترة. وكانت الخطوة النهائية لسيطرة الدولة على مؤسسة القضاء الشرعي فرض منظومة «اليسق العثماني» على المذهب الحنفي، وعلى قضاة مصر ليتحاكموا إليه كمنظومة قانونية تعمل بالتوازي مع الشريعة وخصمًا من ولايتها الروحية والتشريعية. كان «الإصلاح عن طريق تدخل الدولة» فلسفة سياسية تعتنقها الدولة العثمانية، وحينما بدأت نخبها التحديثية، بما فيها محمد علي، مرحلة جديدة من «الإصلاح» على الطريقة الأوروبية، كان الغرب حاضرًا في الموعد لكي يقطف ثمرة اتباعه.

مع بداية القرن التاسع عشر التفتت الامبريالية الأوروبية إلى الشرق الإسلامي، وكانت أولى محاولات الاستعمار حملة نابوليون على مصر (1798–1801). غالبًا ما يتم التنظير لهذه الحملة باعتبارها أولى محاولات اليقظة العربية، لكن تعليق المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي على منشور نابليون إلى **الأمة المصرية** يشي بعكس ذلك تمامًا. قاوم المصريون– باعتبارهم مسلمين– جحافل الفرنسيين – باعتبارهم كفارا – مقاومة أسطورية. اشتركت الأمة الإسلامية جميعها في مقاومة الفرنسيين، وقد جاء إلى مصر فرسان ومجاهدون من الجزيرة العربية والمغرب ليساهموا في دحر الفرنسيين، ومما له دلالته أن «التنظيم» الذي خطط ومول قتل كليبر كان مكونًا من حلبي وثلاثة غزاويين مقرئين في الأزهر الشريف. هذه الموجة المقاومة التي بدأتها الأمة في مصر استمرت في كل أجزاء الأمة التي غزاها الاستعمار الغربي، وبينما كان المصريون في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين يبدأون «النهضة» بسؤال عقيم: **لماذا تقدم الغرب وتأخر المسلمين؟** كان خط المقاومة الذي بدأه الأزهر وسليمان الحلبي في مصر يمتد إلى جزائر الأمير عبد القادر والشيخ المقري، وسودان المهدي، وليبيا عمر المختار، ومغرب عبد الكريم الخطابي، وزوايا السنوسية في وسط وغرب أفريقيا.

تجاهلت هذه الموجة من المقاومة ذلك السؤال العقيم. كان سؤالها الأساسي: **كيف نطرد العلاقات الامبريالية من مجتمعنا؟**، وكان سؤال الموجة الثانية: حزب الوفد وحزب الأمة وحزب الأحرار الدستوريين في مصر وجمعية تركيا الفتاة ولجنة الاتحاد والترقي في تركيا، وحزب الاستقلال في المغرب والكتلة الوطنية في سوريا: **كيف نحسن شروط خضوعنا للامبريالية العالمية؟** كانت الامبريالية في هذا الوقت قد قطعت شوطًا لا بأس به في تثبيت واقع سايكس–بيكو، وبناء الدول الوطنية الوظيفية، وصناعة الهويات القطرية الزائفة، على حساب الهوية الإسلامية الجامعة، أي

أنها نقلت الصراع إلى أرضيتها الحضارية، وقلبت نقاط قوة الأمة في أعين نخبها المتغربة إلى نقاط ضعف مما أعماهم عنها، وما بقي بعد ذلك كان لعبة سخيفة من التنازع الداخلي على سلطة دولة زائفة صنعها الاستعمار، وينهيها الاستعمار وقت الجد باستخفاف وسخرية بالغة. ويوضح حادث 4 فبراير1942 معنى «الإستقلال» الذي حصلت عليه مصر بما لا يدع مجالًا للموارية.

*****

تصنع الدولة الاستعمارية النظام السياسي للمُستعمرة "المُحررة" على عينها، وتتضمن هذه العملية بُعدَين نفصل بينهما لدواعي التحليل لكنهما متلازمين فعليا: بعدا ثقافيا وبعدا سياسيا اقتصاديا.

أولاً: بعد ثقافي، ويتعلق بإعادة تعريف الدولة (المحررة)، وإعطاء سكانها هوية جديدة، لا تتعارض مع مصالح الدولة الاستعمارية. (كان نابليون أول من استخدم مصطلح "الأمة المصرية" في منشوره الذي وزعه على أهالي الإسكندرية لحظة دخوله إليها ليساوي بين الفرنسيين والعثمانيين، وليصبح العثمانيون "الأتراك" مجرد محتلين، لكن الفرنسيين يجلبون الحضارة إلى **الأمة المصرية**) يرى المستشار طارق البشري مثلا أن "القومية المصرية الفرعونية العلمانية الليبرالية" لم تكتسب شرعيتها إلا بعد ثورة 1919، لكن هذا – في تصوري- غير دقيق. فنظرة بسيطة إلى عدد من الحوادث التي سبقت وتلت ثورة 1919 تثبت أن المصريين لم يكونوا ينظرون إلى أنفسهم هكذا حتى هذا الوقت على الأقل). في 1906، حدث نزاع بين الانجليز والدولة العثمانية على ملكية "طابا" فأيد المصريون حق الدولة العثمانية في طابا رغم أن الانجليز كانوا يدعون ملكية "مصر" لها. وفي 1911، مع الغزو الإيطالي لليبيا، انتشرت في مصر موجة كبيرة من التعاطف أسهمت في نجاح حملة التبرع "للمجاهدين" في ليبيا، بل وشارك بعض الضباط المصريين في الجهاد ضد الإيطاليين مثل صالح حرب وعزيز المصري، بل وقطع طلبة مصريون دراستهم في أوروبا وعادوا إلى مصر ومنها إلى ليبيا لجهاد الإيطاليين مثل عبد الرحمن عزام الذي أصبح بعد ذلك أول أمين عام لجامعة الدول العربية. في 1914، ومع نشوب الحرب العالمية الأولى وانضمام الدولة العثمانية إلى صف المحور، أعلنت بريطانيا الحماية على مصر، وكان من أسباب ذلك خوفها من موجة التعاطف العظيمة التي ظهرت في مصر للدولة العثمانية، وخوفهم من تشكل حركات مقاومة للانجليز بناء على ذلك، وقد كاد هذا يحدث فعلًا في 1915 حينما بدأ جمال باشا والي سوريا العثماني حملة على الانجليز في مصر لانتزاعها من أيديهم. في 1918، لم يحصل "الوفد" المكون أغلبه من أعضاء حزب الأمة القديم (الذي كان يعلن ولاءه الكامل للانجليز "صانعي القومية المصرية") على دعم المصريين للتحدث باسمهم مع الانجليز إلا بعد إعلانه

الخادع تبني البرنامج الكامل للحزب الوطني الذي كان يعمل على تقوية الرابطة الإسلامية بالدولة العثمانية، وتدويل القضية المصرية حتى لا تتحول إلى قضية إمبراطورية بريطانية داخلية، مع العمل على تقوية المجتمع داخل مصر من خلال مشروعات كالمدارس الليلية ومشروع الجامعة الأهلية، ورفض التفاوض قبل إعلان الجلاء. في1924 ومع سقوط الخلافة العثمانية عم العالم الإسلامي حزن عميق وشعور بالضياع، وخرجت الدعوات من مصر لإعادة الخلافة وقد تولى الأزهر دعوة وفود من العالم الإسلامي لبحث المسألة.

ثانيًا: بعد سياسي واقتصادي يتعلق بخلق الاستعمار لنخبة وطنية عميلة، تستبطن بوعي أو بغير وعي رؤية الاستعمار لبلادهم، وترى أن استقلال هذه البلاد يتلخص في أداء الدور "الخير" الذي تقوم به الدولة الاستعمارية، وترتبط مصالحها الاقتصادية والطبقية بالاستعمار. هذا البعد يتضمن: ""قبول المستعمَر بالتعريف والصورة والحدود التي يخترعها له "المستعمِر" والتي بالضرورة تخدم مصالحه. المثال الشهير الذي يضربه إدوارد سعيد على هذه العملية: "تسمية روبنسون كروزو للشخص الذي وجده على الجزيرة "فرايداي" واستعباده، وقبول هذا الشخص باسمه الجديد، واستعباده"، (ولعل هذه مرحلة أكثر عمقًا مما تحدث عنه ابن خلدون حينما لاحظ ظاهرة "**ولع المغلوب بتقليد الغالب**».

تظهر هذه النخبة إلى الوجود بوعدين متناقضين يقضيان عليها في النهاية إذ لا تستطيع تحقيق أحدهما إلا بعدم تحقيق الآخر: الوعد الأول تعده لشعبها إذ تعده بالاستقلال وتحقيق دولة الرفاه والحرية. والوعد الثاني تعده للاستعمار بالقيام بدوره في "تأمين مواصلات ومصالح الإمبراطورية" بالمصطلح الاستعماري القديم. ومن هنا يأتي تحولها إلى "جماعة وظيفية» (**نموذج معاهدة 1936 بين مصر وإنجلترا التي سميت «معاهدة الصداقة والتحالف**).

تصنع الدولة الاستعمارية النظام السياسي للمُستعمرة "المُحررة" على عينها، وتتضمن هذه العملية بُعدَين نفصل بينهما لدواعي التحليل لكنهما متلازمين فعليا: بعدا ثقافيا وبعدا سياسيا اقتصاديا.

تدرس هذه الورقة تحول النخب الحاكمة في مصر على مدى قرنين كاملين وأربع تجارب حكم إلى «جماعة وظيفية» خادمة للاستعمار عن طريق عقد مقارنات «غير مستفيضة» بين تجاربها محاولين استنباط سمات «الجماعة الوظيفية» من تاريخها.

الكيان المسمى "الدولة المصرية" كيان حديث جدًا بالنسبة إلى تاريخ مصر الطويل. القراءة الأرشيفية للتاريخ، التي تعتمدها الرواية الوطنية للتاريخ المصري، تحاول مد خط طويل منذ بداية التاريخ إلى العصر الحالي لإثبات أن مصر كانت كيانًا متميزًا مستقلًا على

أبقت معاهدة 1840 على مصر «مستقلة» نوعًا ما داخل حدودها الطبيعية، وهذا يعني إضعافها، وفي المقابل، أعطت نفسها الحق في التدخل المستقبلي لحماية استقلال هذا الكيان الحديث مستقبلًا من أي تدخلات عثمانية

مدى التاريخ، لكن هذا غير حقيقي. في مصر الحديثة سبقت الدولة الهوية، أو بمعنى أصح "اصطنعتها". يعترف طارق البشري قائلا: «**في البدء كانت الدولة**»، ويردف: «**إن وجود المؤسسة سبق الوعي بالمصرية**» والأصح أن يقول أنه "اختلقها". وحينما يضع الأمر في سياقه التاريخي العام يقول: « **كان تكوين الجماعة الوطنية المصرية انسلاخًا عن الجامعة العثمانية**". لم يكن محمد علي يرغب في بناء دولة وطنية مستقلة داخل حدودها التاريخية فقط كما يروج دعاة المدرسة الوطنية، بل كان ببساطة حاكمًا مسلمًا يود إصلاح أحوال الدولة العثمانية عن طريق اقتباس أنظمة الحكم والإدارة الغربية الحديثة، وكان ينوي توسيع حدود مصر إلى حدود الآستانة، والبعض يقول أنه كان طامعًا في منصب الصدارة العظمى لكي يطبق مافعله في مصر على عموم الدولة العثمانية، وفي رسائله إلى السلطان محمود الثاني دعوات واضحة له لكي يحذو حذوه "**حفاظًا على ديار الإسلام من الأطماع الأوروباوية**». لكن جاءت معاهدة لندن 1840 لكي تقضي على آماله، وكأي تدخل أجنبي في الصراع بين طرفين مسلمين، عملت المعاهدة التي وصفت بالمتوازنة على إضعاف الطرفين وخلق إمكانية للتدخل الأوروبي في أي وقت، فقد أعطت المعاهدة لمحمد علي حكم مصر والسودان والشام مدى الحياة، ومصر والسودان لأولاده وأحفاده من بعده، وفي المقابل طالبته بإظهار الولاء للدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية على مصر.

أبقت معاهدة 1840 على مصر «مستقلة» نوعًا ما داخل حدودها الطبيعية، وهذا يعني إضعافها، وفي المقابل، أعطت نفسها الحق في التدخل المستقبلي لحماية استقلال هذا الكيان الحديث مستقبلًا من أي تدخلات عثمانية غير مقبولة. كان هذا يعني ضرورة اعتماد خلفاء محمد علي على الدعم الغربي الكامل للحفاظ على استقلال كيانهم السياسي المصطنع المنفصل عن سلطة الباب العالي، وكان هذا بداية التحول إلى «جماعة وظيفية». لا يمكننا إدخال شخص محمد علي بالذات داخل إطار نمط «طبقة الجماعات وظيفية» التي حكمت مصر بعد ذلك، لكن مشروعه خلق سببين أساسيين ساهما في صنع هذا التحول فيما بعد.

أولاً: أن أنماط السلطة الحداثية التي أدخلها على المجتمع التقليدي المصري استعمارية بالأساس في منهجها. أدخل محمد علي «الدولة الحديثة» بمركزيتها القاتلة وسيطرتها المطلقة على المجتمع، لكي يضمن سير خطته «التحديثية» كما أرادها. والدولة الحديثة كيان ينتمي لعالم المادة، أي يمكن حساب خطواتها وتحركاتها ومجالها الحيوي وضربها من خارجها

بكيان أقوى من الناحية المادية وهذا ما حدث بالفعل.

ثانيًا: أن نمط الإنتاج الذي أدخله في مصر لكي يحقق الفائض الذي مكنه من بناء قاعدته الصناعية العسكرية وضع مصر داخل منظومة السوق الدولية.

الدولة الحديثة أشبه بآلية ضخمة يتم تشغيلها بالأيديولوجيا، ولأن نمط السلطة داخل أي أيديولوجيا متوافق تمامًا مع نمط السلطة داخل الدولة الحديثة، فإنهما يعملان بتناغم. وبينما تقف الأيديولوجيا في مسافة وسط بين عالمي الإنسان والمادة- بالأحرى هي تنتمي لعالم المادة لكنها دومًا ما تغطي نفسها بديباجات إنسانية لشرعنتها تقربًا من عالم الإنسان- فإن الدولة الحديثة تنتمي بالكامل لعالم المادة، والأيديولوجيا كائن حي له دورة حياة، وحينما تموت تبقى الدولة مكانها، بضغط الواقع، وبفشل التصورات المثالية للأيديولوجيا، ولا تبقى للدولة سوى بعض مسوغات الوجود الأيديولوجي التلفيقية، فتتحول الأيديولوجيا إلى خدمة السلطة وليس العكس كما يفترض.

فأي دولة لا تستطيع شرعنة وجودها من خلال سيطرتها المادية على رعاياها فقط، بل من خلال تصور ما للعدالة تستبطنه. وكلما انخفضت نسبة إيمان "المواطنين" بهذا التصور، كلما قلت سيطرة الدولة على مواطنيها، والعكس صحيح. لذا نرى أن كل أدوات السلطة الأيديولوجية داخل الدولة الحديثة مثل المدرسة ووسائل الإعلام والمصانع والسجون والجيوش والأحزاب السياسية والنقابات العمالية، بل وحتى بعض المؤسسات الدينية، تعمل بالتوازي على نشر مفهوم معين عن "الديمقراطية" شعبوي غالبًا لأن المطلوب منه فقط هو مجرد شحن الجماهير باتجاه معين ترتضيه النخبة الحاكمة، ويحفظ لها مصالحها. لكن عملية "**اختراع الأمة**» لا تتم فقط من خلال الخطاب الأيديولوجي لأجهزة السلطة، بل أيضًا من خلال حماية هذا الخطاب بالعنف.

على مدى التاريخ القصير للدولة المصرية الحديثة، تم استبعاد فئات كثيرة من السكان داخل حدودها الجغرافية من تعريف "الأمة المصرية" فقد تم استبعاد (البدو وأهل سيناء والصعايدة في بعض الأوقات) والفقراء في العموم من تعريف "الأمة المصرية" الجديدة النظيفة المتطورة المنتمية للعصر الحديث. وتقدم لنا قصص إنشاء جيش محمد علي، وبناء القاهرة الخديوية الجديدة (وتهجير أهالي النوبة والقرنة والتعامل مع السيناوية والبدو كلصوص وجواسيس وسارقي آثار) أدلة لا تدحض على كيفية تشكيل النخبة من ساكني القاهرة الجديدة "للأمة المصرية". وعلى مدى التاريخ المعاصر، لم تتعرض مصر لحكم أيديولوجي حقيقي، بل كان التلفيق واضحًا في أيديولوجية حزب الوفد الليبرالية، وأيديولوجية عبد الناصر القومية الاشتراكية، إذ لم تتوفر الظروف

التاريخية والاجتماعية التي تنبت فيها أيديولوجيا حقيقية للمجتمع المصري تعبر عنه، إلى جانب أن السلطة التي استحدثها محمد علي داخل المجتمع المصري- استعمارية المنهج كما أسلفنا- بقيت على حالها لم تتغير، وتسلمها منه الاستعمار الانجليزي فاستعملها في ترويض المجتمع، وتسلمتها منه دولة ما بعد الاستعمار مرة أخرى بأيديولوجيا تلفيقية، خدمت المستعمر أكثر مما خدمت أهل البلاد.

ومما يلفت النظر فعلاً، أن البنية القانونية للدولة المصرية في عصر عبد الناصر، وهي البنية القانونية التي تساهم في شرعنة النظام لدى "الشعب"- والقانون عمومًا بمفهومه الحديث أحد أدوات الضبط "البراني" وأحد الأدوات الأيديولوجية للسلطة- كانت شبيهة جدًا بالبنية القانونية للدولة المصرية في عهد محمد علي، على بدائيتها بالنسبة لشبيهتها الناصرية. وحينما حاول عبد الناصر استخدام الأيديولوجيا التلفيقية المسماة- القومية العربية- (أثبتت القومية العربية بمعناها العلماني أنها كانت دومًا في خدمة الاستعمار وليست في خدمة أي مصلحة عربية) في توسيع المجال الحيوي لمصر، حارب السعودية وأطرافًا عربية أكثر مما حارب إسرائيل(!)، فلم يكن الهدف هو "القومية العربية"، بل استخدمت الأيديولوجيا كستار لتوسيع مدى سلطة الدولة المصرية، وكان هذا أيضًا ستارا لتوسيع سلطة عبد الناصر شخصيًا، باعتبار أن الدولة المصرية كانت عمليًا في قبضة عبد الناصر.

يؤكد لنا مثال تأميم الدولة الناصرية للأزهر داخل مصر، وتشجيعها وإنفاقها في المقابل على دعوته وبعثاته في آسيا وافريقيا نفس المقولة. تحدث إزاحة لحظية داخل نفس النمط حينما تقوم ثورة في مصر، لكن آلية السلطة الحداثية الاستعمارية غالبًا ما تحتويها، لأن المصريين لا يدركون- وهنا يأتي دور العقيدة- أن ثورتهم يجب أن تكون ضد نمط السلطة الذي يُحكَمون به وفكرة الدولة الحديثة المتألهة ذاتها. فتأتي ثورتهم دائمًا ضد النخب التي تستخدم آلية الدولة بالأيديولوجيا التلفيقية لخداعهم وسرقتهم كوكلاء عن الاستعمار، فيتم إسقاط النخب والأيديولوجيا التلفيقية القديمة وتصعيد نخبة جديدة بأيديولوجيا تلفيقية جديدة، لكنها تستبطن الإيمان بنفس نمط السلطة الحداثية. فتضطر لمهادنة الاستعمار لحين تقوية الدولة بالوسائل المادية بما يسمح لها بالوقوف أمام الاستعمار، كما يدعون. لكن هذا لا يحدث أبدًا. ومع تكلس النخبة الحاكمة وتأبيدها في الحكم وبالتالي فسادها، تنبت بذور الثورة الجديدة، ويتم احتواؤها بنفس الطريقة، وهكذا دواليك.

ما يتبقى بعد ذلك هو دور بقاء أو تغير الراعي الامبريالي في سقوط النظام بمعارضته كاملاً أو تصعيد نخبة جديدة من داخل النظام القديم. نظام كرومر في مصر امتداد لنظام الخديوي اسماعيل وتوفيق وقد نفذ كرومر برنامج أحمد عرابي بإعطاء بعض السلطة الزائفة لطبقة متوسطي ملاك الأراضي (المعارضة

السابقة). وحينما لم يتغير الراعي الامبريالي في 1924، قبل الوفد (الجذور الاجتماعية لقادته من الطبقة سالفة الذكر) بأداء دور النخبة/ الحاجز طبقًا لأيديولوجيا ليبرالية تلفيقية غير حقيقية، لم تنجح بالمرة في تحقيق استقلال البلاد طبقًا لمخططها "للكفاح" عبر المفاوضات! بعد انقلاب 1952، ومع تغير الراعي الامبريالي إلى الولايات المتحدة، سقط النظام السابق بأكمله وظهر للوجود نظام جديد يعتمد، كما الموضة في هذا العصر، ديكتاتورية عسكرية وأيديولوجيا اشتراكية تلفيقية فاشلة. كان الهدف الأول من وجوده تأمين اسرائيل في مراحلها الأولى، وقد أدى دوره بنجاح منقطع النظير. مع ثورة 25 يناير، ومع عدم تغير الراعي الامبريالي (الولايات المتحدة) تم تصعيد نخبة جديدة إلى سدة الحكم "الإسلاميون" داخل نفس النظام وبأيديولوجيا تلفيقية جديدة سمّت نفسها "الإسلام الوسطي" والهدف منها إعادة انتاج الخيارات النيوليبرالية (سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا) عن طريق أنظمة مقبولة شعبيًا.

*****

في هذا الجزء، سنعرض تعريف المفكر الراحل عبد الوهاب المسيري لنموذج "الجماعات الوظيفية" وسماته الأساسية محاولين تطبيقها على تصرفات النخب الحاكمة في مصر. يعرف المسيري الجماعات الوظيفية بأنها:

"مجموعات بشرية صغيرة يقوم المجتمع التقليدى بإسناد وظائف شتى إليها يرى أعضاء هذا المجتمع أنهم لا يمكنهم الاضطلاع بها لأسباب مختلفة. قد تكون هذه الوظائف مشينة في نظر المجتمع ولا تحظى بالاحترام في سُلَم القيم السائدة (التنجيم ـ البغاء ـ الربا)، وقد تكون متـميِّزة ومهمة (الطب، خاصة أطباء النخبة الحاكمة، القتال)، وقد يتطلب الاضطلاع بها قدرًا عاليًا من الحياد والتعاقدية لأن المجتمع يريد الحفاظ على قداسته وتَراحُمه ومثالياته (التجارة والربا). وقد يلجأ المجتمع لاستخدام العنصر البشري الوظيفي لملء فجوة أو ثغرة تنشأ بين رغبات المجتمع وحاجاته من ناحية ومقدرته على إشباع هذه الرغبات والوفاء بها من ناحية أخرى (الحاجة لمستوطنين جدد بالمناطق النائية ـ خبرات غير متوافرة ـ الحاجة لرأس المال). كما أن المجتمع يقوم بإسناد الوظائف ذات الحساسية الخاصة وذات الطابع الأمني (حرس الملك ـ طبيبه ـ السفراء والجواسيس) إلى أعضاء جماعات وظيفية. ويمكن أن تكون الوظيفة التي تُسنَد إلى أعضاء الجماعة الوظيفية مشينة ومتميِّزة وحساسة في آن واحد (مثل الخصيان

يلفت النظر فعلاً، أن البنية القانونية للدولة المصرية في عصر عبد الناصر، وهي البنية القانونية التي تساهم في شرعنة النظام لدى "الشعب" كانت شبيهة جدًا بالبنية القانونية للدولة المصرية في عهد محمد علي.

والوظائف الأمنية عموما). كما أن المهاجرين عادةً ما يتحولون إلى جماعات وظيفية (في المراحل الأولى من استقرارهم بوطنهم الجديد) لأن الوظائف الأساسية عادةً ما تكون قد شُغلَت من قبَل أعضاء المجتمع المضيف. يحاول الاستعمار دائمًا تحويل أعضاء الأقليات إلى جماعات وظيفية تضطلع بوظائف يسندها إليها، وتتمتع بمزايا تُقدِّمها لها حتى تدين له بالولاء.

كان المماليك طبقة حاكمة تتنازع فيما بينها، أما المجتمع فكان يسير نفسه بنفسه عن طريق العديد من المؤسسات الأهلية، المساجد والمدارس والأوقاف والطرق الصوفية والقبائل والعصبيات المحلية، وسلطة الأزهر وكبار التجار والأشراف عملت أيضًا كحاجز بين الدولة والمصريين.

يتوارث أعضاء الجماعة الوظيفية الخبرات في مجال تَخصُّصهم الوظيفي عبر الأجيال ويحتكرونها، بل يتوحَّدون معها. وفي نهاية الأمر يكتسبون هويتهم ورؤيتهم لأنفسهم منها. وهي عملية يساعد عليها مجتمع الأغلبية لأنه يُعرِّف عضو الجماعة الوظيفية من خلال وظيفته وحسب (لا من خلال إنسانيته المتكاملة) بذلك يصبح عضو الجماعة الوظيفية إنسانًا ذا بُعد واحد، يمكن اختزال انسانيته إلى هذا البُعد أو المبدأ الواحد وهو وظيفته.".

يتلخص الفارق الأساس بين المماليك كجماعة وظيفية عسكرية وبين النخب الحاكمة لمصر من أسرة محمد علي وما تلاها يكمن في أمر واحد: مصدر الشرعية وطبيعة نمط السلطة داخل المجتمع. فقد حكم المماليك بشرعيتهم التاريخية، بشرعية دفاعهم عن ديار الإسلام ضد المغول والصليبيين. يقول العلامة جمال حمدان:

«فى العصر الإسلامى الوسيط كان الدين هو روح العصر، وكان الإسلام هو العقيدة والعصبية والجنس والجنسية والوطن والوطنية جميعا، وكان الأساس أن ينتقل المسلم بحرية داخل الوطن الإسلامى الكبير، أو الكومنولث الإسلامى الكبير، ولم تكن الدول تبنى على أساس عائلى شخصى بحت، بعيدًا عن النويات الجغرافية أو الحدود، ودون أى حساسيات إقليمية أو قومية حادة، ودون أي مدلول استعمارى، الاستثناء الوحيد من ذلك- بعنف وضراوة كذلك- كان فى حالة «الكفار» من وثنيين أو غير مسلمين كالتتار والصليبيين. ليس هذا فحسب، الأكثر منه، وما قد يبدو لنا اليوم أغرب، أن هذه الدول - تمامًا كما سلم البطالمة مصر للرومان - كثيرا ما كانت تسلم نفسها بنفسها لبعضها البعض، ربما بكثير من الصراع السياسى والصدام العسكرى، لكن بغير حساسيات قومية حادة تستثار أو تتراكم وبلا نعرات قومية وإقليمية تلثم أو تمتهن. وإنما الأقوى أو الأقدر على المحافظة على الإسلام والعصبية الإسلامية فى وجه الخطر الأجنبى، أي الكفار، هو الذى يدال عليه، بل

وربما يستدعى من جانب المدال منه لكي يقوم بالمهمة المقدسة التي تعلو على الطرفين جميعا. وكما يلخص د. صبحى وحيدة (كان أهل الدولة الفاطمية هم الذين دعوا الأيوبيين إلى إسقاط هذه الدولة بعد أن عجزت عن الوقوف في وجه الكفار. وكان الأيوبيون بالذات هم من أنشأوا فرق المماليك ومهدوا لهم الحكم. وكان المماليك هم من واطأوا بنى عثمان وانهزموا لهم وتعاونوا معهم فى الحكم).

حتى الرقيق المستجلب إذا أسلم وكان الأقدر حربيًا وعسكريًا على المهمة، المماليك كمثال، وهو كظاهرة تاريخية نتجت عن عصر عدم الاستقرار والاضطراب والاقتلاع البشري الذي أحدثه الطوفان المغولي المخرب فى وسط آسيا، وحصاد ما صاحبه من أسرى الحروب والمعدمين والمقتلعين وعادة بيعهم، أو بيع أنفسهم كرقيق. حتى هذا الرقيق لا مانع سياسيًا أو قوميًا أو عنصريًا من أن يكون السلطة والدولة دون أن يقال أن هذه أو تلك «أمة يحكمها العبيد الأجانب»، كما يصور البعض تحريفًا وتشويهًا، ولعل الأصح أن يقال « تلك أمم تصنع حكامها بأيديها، أو على أيديها».

كان هذا هو مصدر شرعية المماليك إلى جانب أن طبيعة المجتمع الإسلامي المستندة للشريعة – ولو نظريًا – كمصدر وحيد مقبول للولاية الروحية والتشريعية بالنسبة للحاكم والمحكوم قد قللت كثيرًا من الاحتكاك بين الطبقتين، بجانب أن نمط السلطة والدولة لم يكن يسمح للطبقة العسكرية الحاكمة أن تتغول بسلطة الدولة على وظائف المجتمع، فتحتكرها لصالحها كما فعل محمد علي. بالنسبة للمصريين، كان المماليك طبقة حاكمة تتنازع فيما بينها، أما المجتمع فكان يسير نفسه بنفسه عن طريق العديد من المؤسسات الأهلية، المساجد والمدارس والأوقاف والطرق الصوفية والقبائل والعصبيات المحلية، وسلطة الأزهر وكبار التجار والأشراف عملت أيضًا كحاجز بين الدولة والمصريين. وقد ساهم هذا بشدة في حماية مصر من الفرنسيين لحظة سقط المماليك/ الدولة تحت سنابك الغزاة وأمام مدافعهم.

كانت مصر على مدى تاريخها الإسلامي جزءا من وحدة سياسية أوسع، إما أن تكون هي مركز هذه الوحدة، أو تابعًا لها. فقد ظهرت مصر كقوة مستقلة تابعة «اسميا فقط» لبغداد منذ عام 868 ميلادية وهو عام دخول أحمد بن طولون وتأسيس دولته فيها، مرورًا بالأخشيدية (935–969)، ثم الفاطمية (969–1171)، والأيوبية (1171–1250)، وأخيرًا المملوكية (1250–1517)، وهو العام الذى عادت فيه مصر كولاية مرة أخرى، تدار من متروبول ضخم هو القسطنطينة هذه المرة. لكن حتى هذا لم يستمر سوى لفترة قصيرة نسبيًا، وعادت السلطة إلى الداخل مع ضعف السلطة المركزية للدولة العثمانية. بل وبقيت السيادة العثمانية اسمية فقط من الناحية العملية، مع بقاء الإسلام كأساس للرابطة السياسية والارتباط بدولة الخلافة. ومن الطبيعي والحال هكذا ألا نعتبر أن هذا يعني استقلالا لمصر بالمعنى

الحديث الذي نعرفه الآن. فحتى محمد علي لم يكن ينوي ذلك، كان محمد علي جزءا من سياقه التاريخي والحضاري، عثماني مسلم رأى الهجمة الاستعمارية على أمته، فحاول أن يصد الهجوم وأن يعيد الدور التوحيدي الجهادي الذي كانت تلعبه أي دولة مسلمة في مواجهة أعداء الأمة، بالضبط كما ثبّت العثمانيون شرعيتهم السياسية بوقوفهم أمام الأسبان والبرتغال وغيرهم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

كان هذا مقبولاً، بل ومطلوبًا، داخل النسق التاريخي والحضاري الإسلامي، إلا أن محمد علي بدلًا من أن يعتمد على النخب التقليدية التي رفعته إلى سدة الحكم والتي كانت تضمن له ولاء الناس، تخلص منهم جميعًا. وحينما عادت البعثات التي أرسلها إلى أوروبا مستبطنة وعيًا جديدًا بنفسها ودورها (مثال فرايداي الشهير)، أدركت مدى بعدها عن الجماهير، فكان لزامًا عليها الالتصاق بالسلطة الحاكمة واستمداد الشرعية منها، وقد وجدت السلطة فيهم خير معين على تنفيذ مشروع "النهضة" وقد استمر هذا الحلف التاريخي قائمًا حتى الأن. لا أقصد بالنخب هنا النخب الثقافية والعلمية العائدة من أوروبا فقط، بل كل من ارتبطوا عضويا بمشروع "التحديث" الذي صنعه محمد علي في مصر، من القناصل والسماسرة الأجانب وكبار ضباط الجيش والأتراك المتمصرين الذين عملوا في خدمة "الباشا" وغيرهم من المكونات التي التصقت بمشروعه، وكانت أحد أهم أسباب سقوطه فيما بعد.

إن المثال الذي تمثله تجربة رفاعة الطهطاوي ترينا إلى أي حد قضى محمد علي على النخبة القديمة، وصعد نخبة جديدة مرتبطة فقط بمشروعه. رفاعة الطهطاوي الفتى الصعيدي الذي قضى نصف عمره – قبل السفر إلى باريس – في الصعيد، وعاش النصف الثاني تقريبًا في القاهرة المهدمة بيوتها وحواريها بفعل مدافع الفرنسيين، ثم قالوا له: تعال.. ستسافر إلى باريس!!

ما الذي نتوقعه من الفتى؟!ـ

وحينما عاد ارتبط إلى الأبد بمشروع الدولة الحديثة التي صنعها محمد علي في مصر، فكان يراه حلا وحيدا لتحويل مصر إلى باريس التي رآها وفتنت قلبه الغرير.

ورغم إعلانه الإعجاب الواضح بـ"الديمقراطية" الفرنسية، إلا أنه في مصر، ولأنه لم يكن شريكا في تجربة "النهضة"، كما كان يفترض بعمر مكرم والجبرتي، بل ملتحقًا بها على سبيل التبعية الشاملة، فقد أعلن بوضوح: "للملوك في ممالكهم حقوقًا تسمى المزايا وعليهم واجبات في حق الرعية فمن مزايا الملك أنه خليفة الله في أرضه، فليس عليه في فعله مسئولية لأحد من رعاياه"

هكذا..!

وحينما مات محمد علي أغلق حفيده عباس الأول المدارس، ونفى رفاعة إلى السودان بمنتهى اليسر والسهولة بل والسخرية. ولنلاحظ أن هذا النمط من العلاقة بين السلطة

والنخبة المدجنة ظل مستمرا إلى عهد مبارك. فحينما اضطرت الظروف مبارك إلى ترك بعض مقاعد البرلمان للإخوان المسلمين في انتخابات 2005، حصلوا على 88 مقعدًا. وحينما انتهت ظروف الاضطرار في انتخابات 2010، لم يفوزوا بمقعد واحد، وفي الحالتين كان على الإخوان أن يصبروا ويحاولوا الإصلاح من الداخل.

كيف انتهى الدور "الثوري" لطلاب البعثات؟

لقد اصطف "الموظفون الثقافيون" إلى جانب زملائهم من الموظفين العسكريين، وتقاطعوا في مواقع كثيرة مع الموظفين الإداريين. أصبح معظمهم ملاكا كبارا وموظفين كبارا محظوظين. لقد لعبت الثقافة دور القاطرة لإيصال المثقف الحديث نحو المشاركة في حصص الربح والتوزيع والانخراط ضمن شبكة التبعية للمركز الرأسمالي المتمثل في الدولة (في حالة محمد علي ومن تبعه)، وفي الاستعمار (في حالة كرومر) وعلاقاته بحزب الأمة والوفد بل وعلاقته بمحمد عبده نفسه. ثم العودة إلى الدولة مرة أخرى في حالة عبد الناصر والسادات ومبارك، وكان هذا ظلًا لعلاقة تبعية أوسع بين النخبة الحاكمة نفسها وبين الاستعمار في عصور عبد الناصر والسادات ومبارك، فنمط السلطة، داخل العلاقتين، واحد تقريبًا. والله أعلم.